الإثنين 17 رمضان 1446 هـ - 17 مارس 2025

أخبار النافذة

بكرا تشوفوا مصر".. تداعيات رفع الدعم كليًا عن الوقود بنهاية 2025 بعد إقالته من منصبه.. رئيس "الشاباك" السابق مهددًا نتنياهو: "سأخبرهم بكل شيء" الأسوأ منذ 2022.. مصر تحتل المركز الأخير في "مؤشر 2025 للحريات النقابية" حوار حاد لتغيير آمن بديلاً للقلق في مصر تداعيات الانتصار في غزوة بدر.. عبرة لحاضر المسلمين ومستقبلهم المعدل الدولي 25%.. حكومة السيسي تحدد نسبة البطالة بـ6.4% وخريجو الجامعات بلا عمل! بعد تندر "مدفع رمضان".. زيادات الحد الأدنى بلا تأثير حراء التضخم تحول إلى صدمة وانكسار للبسطاء.. إفطار الفيوم الجماعي طاولات فارغة ومئات بلا وجبات

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية » تقارير

الأسوأ منذ 2022.. مصر تحتل المركز الأخير في "مؤشر 2025 للحريات النقابية"

الاثنين 17 مارس 2025 01:30 م

جاء تصـنيف مصر ضمن أسوأ 10 دول في العالم بالنسـبة للعمال، وفي المركز الأخير، وبأسوأ تصـنيف وهو (5) الذي يشـير إلى أنه "لا ضمان للحقوق" في هذا البلد ضمن "تصنيف .5"

جاء ذلك وفقًا لتقرير "مؤشـر الحريات النقابيـة العماليـة" في المنطقـة العربية في تصـنيفه مصـر الصادر في 10 مارس 2025، والذي رصد الحريات النقابية والعمالية خلال عام 2024.

ورصد تقرير مؤشـر الحريات النقابية لعام 2024، الذي يصدره "الاتحاد العربي للنقابات"، 18 انتهاكًا للاتفاقات الدولية التي وقعت عليها مصر بشـأن الحريـات النقابيـة وعلاقات العمل العادلـة، تحت عنوان "لا ضـمانات للحقوق". وهـذه ثالث مرة منـذ عام 2022 تحتل مصـر نفس هذا "التصـنيف الخامس"، الأسوأ في المؤشـر الدولي للحقوق والحريات، ضمن التقرير السنوي بشأن الحريات النقابية في المنطقة العربية، حيث حازت نفس التصنيف عامي 2022 و2023.

وتعني المجموعة ذات التصـنيف العالي (5) أن العمال في البلاد ليس لـديهم الحق في التعبير عن آرائهم الجماعية بسـبب فشل الحكومة في ضمان الحقوق. و"المركز العربي للنقابات"، الذي أصدر التقرير، هو جزء من الاتحاد الدولي للنقابات العمالية، ويصدر سـنويًا "مؤشـر الحريات النقابيـة"، الذي يتكون من خمسة تصـنيفات، من رقم 1 إلى 5، حيث 1 هو "الأفضل"، و5 "الأسوأ"، وفقًا لتقييم أداء الـدول من حيث التزامها بالمعايير الدولية للحريات النقابية وعلاقات العمل العادلة، وفقًا لـ"العربي الجديد".

ولا يؤخذ مسـتوى التنمية الاقتصادية وحجم أو موقع البلد بالحسبان نظرًا لأن الحقوق الأساسية تُعتبر عالمية، ومن حق جميع العمال في كافة أنحاء العالم أن يحظوا بها. ويرتكز التقرير في توثيق الانتهاكات على "معايير الحقوق الأساسـية في العمل"، وبالتحديد "الحق في حرية التجمع" و"الحق في الإضراب"، وبناءً على تلك المعايير، رصد التقرير انتهاكات مصر للاتفاقيات الدولية في عدة نقاط.

قيود على العمل النقابي

وبحسب مؤشـر الحريات النقابيـة، تمثلت أبرز السـلبيات، في ما يخص الحريات النقابية في مصـر، في أن قانون النقابات العمالية (رقم 213 لسنة 2017) يتيـح حق تكوين المنظمات النقابية، وحرية ممارسة النشاط النقابي، ويحظر أي تمييز في ذلك، "إلا أن الممارسة العملية تعكس غير ذلك"، وفق التقرير. ويقول التقرير إن "هناك أحكامًا ووثائق قضائية تتضـمن عدم قانونية تأسـيس نقابات مسـتقلة للعاملين في قطاعات مختلفـة، كما أن هناك قيودًا أمام تأسـيس هذه النقابات"، بخلاف الوجه المنصوص عليه في الاتفاقية (رقم 87)، فضلًا عن غياب للأحكام التي تتعلق بالعقوبات أو سبل الانتصاف.

أيضًا، هناك "أشـكال متكررة للقيود على العمل النقابي، مثل فرض السـلطات متطلبات، بشـكل مفرط وغير منطقي، على تسـجيل النقابات المسـتقلة التي حُلَّت في عـام 2018"، حـتى إن 11 لجنـة نقابيـة لاـ تزال في انتظار التسـجيل. وفي ما يتعلق بعلاقات العمل، رصـد المؤشـر انتهاكـات خاصـة بـالتمييز بين العـاملين، سواء في حرمـان فئـات منهم من المظلـة التشـريعية باسـتبعادهم من قـانون العمـل، مثل العمالة المنزلية، أو التمييز ضد النساء بعدم مساواتهن في الأجور مع الرجال.

تدخلات أمنية

كما أشار التقرير إلى أن "هناك ارتفاعًا لسقف التدخلات في العمل النقابي من قبل السلطات"، كتحديد اختصاصات اللجان التنفيذية وإجراءات انتخاب النقابات العامة من قبل السلطات، وفرض قواعد مفصلة على عضوية اللجان التنفيذية وتحديد وظائفها، ومنح الوزير المختص صلاحية وضع لوائح النظام الأساسي، والنظام المالي، والنظام الإداري للمنظمات النقابية العمالية، وتخويله إصدار قرار بحل المجلس الإداري للمنظمة النقابية.

وأشار التقرير إلى انتهاكات أخرى لحقوق العمال في مصر على مستوى السلامة والصحة المهنية، موضحاً الانخفاض الحاد في عدد مفتشي العمل المكلفين بعمليات التفتيش في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وذكر أن معظم أنشطة تفتيش السلامة والصحة المهنية ارتكزت على المؤسسات الكبيرة من دون الانتباه إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ما يعني توسع الانتهاكات في المؤسسات التي يقل عدد موظفيها عن (50 عاملًا).

كما أن الحكومة لا توفر معلومات حول أنشطة الرقابة في أماكن العمل التي تضم أقل من 15 عاملًا، وتخلو التقارير السنوية من أنشطة تفتيش العمل في أماكن العمل الزراعية. وركز التقرير على قضية الأجور في ظل ما هو معروف في مصر من خلل فيها وعدم مساواة، فضلًا عن عدم تنفيذ المصانع والشركات ما تعلنه السلطات من رفع للحد الأدنى للأجور، الذي وصل إلى سبعة آلاف جنيه بينما لا تزال مؤسسات تصرف ألفين وثلاثة آلاف فقط.

وقرر المجلس القومي للأجور في مصر، في فبراير الماضي، زيادة الحد الأدنى للعاملين بالقطاع الخاص ليصل إلى 7000 جنيه، بدلًا من 6000 فقط، إلا أن هناك شكاوى عمالية من أنهم لم يصرفوا الحد الأدنى السابق ولا ما قبله.

ومر الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص المصري بتطورات منذ إقراره أول مرة في يناير 2022، إذ بدأ بـ2,400 جنيه، ثم ارتفع إلى 2,700 جنيه في يناير 2023، وثلاثة آلاف جنيه في يوليو 2023، ثم 3 آلاف و500 جنيه في يناير 2024، وستة آلاف جنيه في مايو 2024، وصولًا إلى سبعة آلاف جنيه اعتبارًا من مارس الجاري.

وقد أشار التقرير إلى أن أحكام المساواة في الأجر لا تعكس بالكامل أيضًا مبدأ الأجر المتساوي للرجال والنساء عن العمل متساوي القيمة على النحو المنصوص عليه في (الاتفاقية رقم 100). وتطرق تقرير مؤشر الحريات النقابية العمالية في مصر إلى اعتقال عمال وانتهاكات بحق آخرين، وتهديدات للعمال من جانب السلطات.

انتهاك الاتفاقيات الدولية

وركز التقرير على انتهاك السلطات المصرية الاتفاقيات الدولية، مثل تجديد القضاء فترة حبس النقابي شادي علي محمد المتهم بالانتماء لجماعات إرهابية (رغم أنه يساري)، وكذلك رفض السلطات القضائية المصرية إطلاق سراح المدون علاء عبد الفتاح رغم انتهاء مدته المقدرة بخمس سنوات. وتناول التقرير أسماء عمال ونقابيين آخرين، أمثال النقابي أحمد عبد الفتاح الأمين العام المساعد للجنة النقابية للعاملين بشركة شرق الدلتا للنقل والسياحة، والعامل سانح زكريا الموظف بهيئة الإسعاف والمعتقل منذ عام 2022.

وانتقد الاتحاد، في تقريره السنوي الصادر في العاشر من مارس 2025، حول "انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في المنطقة العربية عام 2024"، مشروع قانون العمل الجديد، الذي يمرره البرلمان حاليًا، وجرت الموافقة على 261 مادة من أصل 297 من مشروع القانون حتى 15 مارس الجاري. وأوضح أن "محاولات ضرب الصوت النقابي في مصر من خلال إصدار مشروع قانون عمل جديد يفاقم من هشاشة العلاقات المهنية ويفسح المجال لعمليات تسريح جماعية للعمال."

ويواصل مجلس النواب مناقشة مشروع قانون العمل الجديد والموافقة على أغلب مواده، وسط اعتراضات واسعة على الكثير من بنوده وعلى رأسها مواد الإضراب وخفض الرواتب ووكالات التوظيف، خشية الاعتقالات. وينظم القانون أوضاع ما يقرب من 30 مليون عامل بمنشآت القطاع الخاص، ومن المقرر أن تستكمل المناقشات في الجلسة القادمة.

ويرى عمال ونشطاء أن مشروع قانون العمل الجديد ينحاز في الكثير من مواده إلى أصحاب الأعمال، كما لا يوفر آليات واضحة للأمان الوظيفي، وكذلك ينتقص فعليًا من حق العمال في الإضراب، بحسب مواد القانون وبيانات منظمات حقوقية ونقابات، على عكس ما ادعى جبران. وقال المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو أحد أكبر المراكز الحقوقية المصرية المهتمة بحقوق العمال، إن مشروع قانون العمل الجديد لا يحقق التوازن المطلوب بين حقوق العمال وأصحاب الشركات. وأكد نقابيون عماليون أن "قانون العمل يجب أن يواكب الاتفاقيات الدولية التي تكفل حرية التنظيم النقابي، الذي لا يمكن منحه في المواثيق الدولية وسلبه بالتشريعات الوطنية."

الأسرة

17 نصيحة مهمة للتعامل مع الطفل العنيد في المذاكرة أيام الامتحانات

الأربعاء 1 يناير 2025 11:00 م

تراث

السير إلى الله

السبت 7 ديسمبر 2024 08:00 م

مقالات متعلقة

هلا: ملايين تجمعها شركة "إبراهيم العرجاني" على حساب الفلسطينيين الهاربين من الحرب

"طوفان الأقصى".. ومضات تحليلية

بعد تعديل تصريح السيسي .. مبرمج بـ"100 ألف دولار شهريا" فنكوش

احتكاكات وقمع.. 6241 انتهاكًا للعمال في 2023.. مصر إلى أين؟

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©